المستخلص

يعدُّ تمكين الشباب اقتصادياً من المواضيع ذات الأبعاد المترابطة والمكملة بعضها لبعض الآخر، فهو يتسم بأنَّ له أساساً دستورياً وقانونياً في التشريعات الوطنية والاتفاقيات والقرارات الدولية، كما أنهّ من الموضوعات التي تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي لفئة مهمة ومؤثرة من فئات المجتمع العراقي، من التي تعرضت للتهميش والاقصاء فضلاً عن أنها تحملت التبعات والاثار الناتجة عن الحروب والنزاعات الداخلية والفساد الاداري والمالي، فأن تلك التحديات وغيرها تعيق من تمكينهم اقتصادياً، الأمر الذي القى بكاهله على واقع الشباب الاقتصادي، مما نتج من ذلك اتساع ظاهرة البطالة والفقر بين الشباب، وعدم تكافؤ الفرص، والحرمان من ابسط الحقوق الاقتصادية التي كفلتها القوانين كحق العمل، والحصول على القروض المالية، والتدريب المهني، وتوفير حماية اجتماعية الخ.

وبما أن التمكين الاقتصادي للشباب هو حق كفله القانون وله غطاء قانوني، فهذا يتحتم من الادارة المختصة التحرك، لتنفيذ السياسات والبرامج القانونية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية لهم، من توفير فرص عمل وتشغيلهم، وتحسين واقعهم الاقتصادي، والعمل على تطوير تلك البرامج القانونية للإدارة من خلال توفير الأموال اللازمة والبيئة الصالحة لها، لذا اطلقنا عليها تسمية الوسائل القانونية لتمكين الشباب اقتصادياً، إذ تصنّف هذه الوسائل الى نوعين، الاول هو الوسائل القانونية ذات الطبيعة المالية، والثانية هي الوسائل القانونية ذات الطبيعة التنظيمية والاجرائية، فقد ثبت نجاعة بعض تلك الوسائل في دعمها للشباب، وعدم فاعلية بعضها الآخر، إذ إنّ هنالك عدداً من الوسائل التي تمارسها الادارة لدعم الشباب قد تسبب اضراراً للإدارة والشباب اكثر من فوائدها وغاياتها المرجوة، كونها تشجع الفئة المذكورة على الاتكالية وتزيد من البطالة المقنعة، فضلاً عن كونها تشكل عبئاً مالياً كبيراً على قوانين المالية للدولة (قانون الموازنة العامة)، فأن تنفيذ هذه الوسائل والاليات القانونية، يتطلب تظافر الجهود والعمل من جميع السلطات الاتحادية، ابتداءً من السلطة التشريعية وممارستها لدورها التشريعي والرقابي ومروراً بالسلطة التنفيذية، بدءًا من هرمها (مجلس الوزراء) والوزارات والهيئات الادارية المختصة ، وصولاً الى الحكومات المحلية للمحافظات، ودورها القانوني في تنفيذ تلك الاليآت والاشراف عليها، فضلاً مالها من وسائل خاصة، وكل ما ذكر من نشاطات واعمال التي تنفذها الادارة يجب أن تقترن برقابة فاعلة وحكيمة من قبل جميع الجهات الرقابية المختصة ابتداء من رقابة الادارة ذاتها وصولاً الى رقابة القضاء، لضمان انصياع الادارة للقانون وعدم تعسفها وانحرافها عن

تحقيق الغايات المرجوة، بصورة تضمن وصول وسائل الادارة للشباب بشكل عادل وقادر على تطوير ظروفهم الاقتصادية.